

المسجد لا يبردون فربما فضل الزمير ما يكون قد بدأ
بسطوا الثلاثة وعندهما الجالس المسجد لا يبردون
جلس الصلوة او غير الصلوة فالاصل ان الجالس لا يبردون
المسجد لا يبردون عند اي صفة سواء في صفة او غيره ويجوز ان
غير الصلوة يعني سواء في صفة او غيره وفي سقوط الركعة
انما لا يبردون عند سجدة البس ما يبرد عاده فيكون العبد
سقط على انسان فذلك يبرد هذا اللبس منزلة لعل وفي
لحم يبرد ويرت حايط مال الى الطرح العامة وطلب
تقصير سنة او حتى من يملك نفسه كانه من يملك ربه
فانه يملك نفسه بغير ربه والطلب والوصي والمكاتب
والعبد التاجر فلا يبرد في مدة يمكن تقصير من ما يلف
وعادة النفس صورة الطلقة يجوز ان يقول اني نذرت
الى هذا الرجل ان يبرد حايطه بخلاف ذلك في الكف الطلقة
ليس شرط وانما ذكره ليتم كراهية عند الاكثار فكان من باب
الاحتياط لا في التبريد على قضاء وقصده المشرقي فسقط وطلب
من لا يملك نفسه كالمعتاد من المذبح والمؤذع وساكن
الدار فان مال له دار رجل على الكلب يبيع تاجها وباروتها
لان مال الى الطرح فاجله العاقبي او غير طلب لما يبيع العاقبي
فلا يكون له مال الاطالة فان نبي ماله ابتداء ضمن الطلقة
اشترى جناح وسخه اشترى الجناح اخذ في بيعه حمار
الى الطرح والبناء عليها وانما نسخة فالكسوف واليزاب
حايطه يطلب فتمت حياضهم وسقط على رجل من
العاقلة خمس الدية كما خصوا الميتة مما حياض الاطعام

درهم ثم اوتى حايطه اي ممن حياضه طلب منه القرض
خمس الدية لان الطلب خرج في خمس ومن حياضه في البئر
و ما ياتي الى يد شئ الدية لان في او الكسوف الثلثين مقدر
وهذا عند حياضه وانما يحموا النصف في حايطه والبناء
انما في حايطه فلات النصف بتعيب يطلب منه حياضه في
نفس غيره لا فكان خمس من حياضه عمو الاسد وخمس
سنة وخرج الانسان في مسلة الحرف والبناء النصف بتعيب
المالك لا يوجب الفضان وتعيب الغاصب يوجب
مقتضى سمان **باب حياض الهمزة** حياض الهمزة
داية وما اصابته جديا او رجلا او راسه او كفه
او حنط او صرقت لا ما يوجب برجلها او غيرها في الحيز
عم الوطني و ما من لم يمكن خلاف الفيزج بالرجل واليد
هذا عندنا وعند الشافعي يضمن بالقيض لان فعلها
ينضاف الى الراكب او حياضه بما رثت او ما لتي
سائرته او قوما لذلك فان او قوما لغيره ممن في سائر
ان رثت او ما لتي في الطرح حاله لاسم لا يضمن اما اذا
او قوما لغيره ثوت او يتول لا يضمن ايضا لان بعض المدواة
لا يضمن ذلك الا بعد الوقوف وان او قوما لغيره يضمن
لان شتر في الاعيان فان اصابت سدا او رجلا حياض
او نواة او امارت حياض او حياضه فشاغيب او
توبا لا يضمن ومن يملكه لان الاضرة انما في حياضه
الاشي ومن التساوي والعايد فاحتمه الذكر في حياضه
لا حياضه انما كان الراكب سابع او في حياضه حياض

المسجد لا يبردون فربما فضل الزمير ما يكون قد بدأ
بسطوا الثلاثة وعندهما الجالس المسجد لا يبردون
جلس الصلوة او غير الصلوة فالاصل ان الجالس لا يبردون
المسجد لا يبردون عند اي صفة سواء في صفة او غيره ويجوز ان
غير الصلوة يعني سواء في صفة او غيره وفي سقوط الركعة
انما لا يبردون عند سجدة البس ما يبرد عاده فيكون العبد
سقط على انسان فذلك يبرد هذا اللبس منزلة لعل وفي
لحم يبرد ويرت حايط مال الى الطرح العامة وطلب
تقصير سنة او حتى من يملك نفسه كانه من يملك ربه
فانه يملك نفسه بغير ربه والطلب والوصي والمكاتب
والعبد التاجر فلا يبرد في مدة يمكن تقصير من ما يلف
وعادة النفس صورة الطلقة يجوز ان يقول اني نذرت
الى هذا الرجل ان يبرد حايطه بخلاف ذلك في الكف الطلقة
ليس شرط وانما ذكره ليتم كراهية عند الاكثار فكان من باب
الاحتياط لا في التبريد على قضاء وقصده المشرقي فسقط وطلب
من لا يملك نفسه كالمعتاد من المذبح والمؤذع وساكن
الدار فان مال له دار رجل على الكلب يبيع تاجها وباروتها
لان مال الى الطرح فاجله العاقبي او غير طلب لما يبيع العاقبي
فلا يكون له مال الاطالة فان نبي ماله ابتداء ضمن الطلقة
اشترى جناح وسخه اشترى الجناح اخذ في بيعه حمار
الى الطرح والبناء عليها وانما نسخة فالكسوف واليزاب
حايطه يطلب فتمت حياضهم وسقط على رجل من
العاقلة خمس الدية كما خصوا الميتة مما حياض الاطعام

Copy